مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العدد: (02)، (2021)، ص 79 - 110

تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية: الانتقال من الحروب التجارية إلى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا

The Challenge of the Growing Chinese Economic Power in light of the Decline of American Hegemony: the Transition from Trade Wars to Biological Wars through the Coronavirus Disease

شريفة كلاع
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/02 تاريخ قبول النشر: 2021/11/23 تاريخ النشر: 2021/12/27

ملخص:

يعتبر موضوع التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من المواضيع ذات الأهمية في العلاقات الدولية في الوقت الراهن، وحتى بالنسبة للمهتمين بالدراسات الاستراتيجية والأمنية، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام بموضوع التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكيفية انتقاله من الحروب التجارية إلى الحرب البيولوجية من خلال توظيف فيروس كورونا كوفيد 19-covid، خاصة في ظل بلوغ الصين مستوى نمو اقتصادي ضاهت به بقية دول العالم حتى أصبح يهدد الاقتصادي الأمريكي، وذلك من خلال السياسة الاقتصادية الصينية القائمة على سياسة فرض الأمر الواقع، والسعي للسيطرة في ظل نظام متعدد الأقطاب، وقد أظهرت معطيات وجوانب الدراسة نتيجة محورية مفادها أن العالم يتجه نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد بعيدا عن السيطرة الأحادية، ونحو تشكيل خريطة جيوسياسية جديدة.

الكلمات مفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ الحرب التجارية؛ الحرب البيولوجية؛ إدارة الأزمة؛ نظرية الدومينو؛ القوة الاقتصادية؛ تراجع الهيمنة.

Abstract:

The economic and commercial competition between the United States and China is currently one of the most important topics in the field of international relations. Therefore, this study aims to highlight this increasing competition and its various aspects, and it tries to depict the shift from trade war to biological war between the two major powers through the use of the Coronavirus disease, especially in light of China's remarkable economic growth that is viewed as a challenge to the U.S. economic supremacy. This study concludes that the world is heading toward a new world order away from unipolarity and with a different geopolitical map, in which China would play a significant role.

Keywords: USA; China; Trade war; Biological warfare; Crisis management; Economic growth; Coronavirus.

1. مقدمة:

بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية في مختلف مناطق ودول العالم بشكل جدي وذلك من خلال مبادرتها الاقتصادية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروفة باسم "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt One Road) ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية، والتي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) منذ سنة 2013، إذ استطاعت هذه المبادرة جذب العديد من الدول والاستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن الصين، وهو ما يجعل من باب التساؤل عن ماذا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستسمح للصين بأن تهدد نفوذها واقتصادها العالمي، حيث أنه في ظل تصاعد نمو القوة الاقتصادية الصينية القائمة على العقود والاستثمارات، الأمر الذي جعل منها تدخل في علاقات تنافسية وحتى صراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تزايدت حدة الحرب التجارية الأمريكية – الصينية منذ مجيء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الصيني والتي تطور بشكل كبير فاق فيه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما جعل هذه الأخيرة ورئيسها السابق "دونالد ترامب" يعلن عليها حربا تجارية، حيث يرى أن زيادة تصاعد القوة الاقتصادية الصينية وكذا زيادة توسيع نطاق المبادرة الاقتصادية "الحزام والطريق" لتمتد إلى أوروبا ما هو إلا محاولة لإضعاف قبضة الاتحاد الأوروبي على دول أوروبا الشرقية، والسعي إلى تغيير موازين القوى، ومحاولة خلق عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه الهيمنة الأمريكية المطلقة، وهو ما لا يخدم السياسة الأمريكية التي تريد أن تتفرد بقيادة العالم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بالموضوع المدروس، وذلك من خلال تبيان الخلفيات النظرية والتي أنبأت واستشفت، وقدمت تصورات عن بدايات بروز الحرب الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا التطرق إلى سياسات الدوليتين حيال حالة التنافس بينهما في ظل انتهاج الصين سياسة فرض الأمر الواقع والسعي للسيطرة في ظل نظام متعدد الأقطاب، وهو ما زاد من حدة ذلك التنافس، لدرجة انتقاله من الحرب التجارية إلى الحرب البيولوجية وتوظيف فيروس "كورونا COVID-19"، ولذلك سيتم التطرق إلى كيفية تعامل الصين مع هذا الفيروس وكيف أدارت أزمته، وكيف تأثرت دول العالم من انتشاره وتأثر بقية الدول بنظرية الدومينو وكيف تعامل الصين معها، وهو ما يؤشر إلى إعادة تشكيل النظام الدولي نحو عالم متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه الولايات المتحدة بالزعامة الدولية .

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي تحول إلى صراع وانتقل من الحروب التجارية إلى توظيف

حتى العوامل والفيروسات البيولوجية، ومدى تأثير هذه الأخيرة على مجريات هذا التنافس، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى وصلت حدة التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

عناصر البحث:

سنحاول من خلال هذا البحث معالجة موضوع: "التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: الانتقال من الحروب التجارية إلى الحرب البيولوجية من خلال فيروس كورونا كوفيد-covid 19"، وللإجابة عن ذلك سنتناول المحاور التالية:

1 – خلفيات نظرية عن بدايات بروز الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2 – سياسة الصين الاقتصادية: نحو سياسة فرض الأمر الواقع والسعي للسيطرة في ظل نظام متعدد الأقطاب.

3 – الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

4 – الانتقال من الحرب التجارية إلى الحرب البيولوجية: الصين وفيروس كورونا وإدارة الأزمة.

5 – فيروس كورونا ونظرية الدومينو، هل سيكون هناك إعادة تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد؟

2. خلفيات نظرية عن بدايات بروز الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

إن اقتصاد السوق العالمية حسب "روبرت غليبن" (Robert Gleben) في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" (War and Cange in World Politics) يميل إلى تأييد الثروة وتركزها في الاقتصاد الذي يتسم بمزيد من التقدم والكفاءة، وذلك صحيح على المدى القصير على الأقل غير أن اقتصاد السوق العالمية يعزز على المدى الطويل انتشار النمو الاقتصادي في كل أنحاء النظام الدولي، فالثروة والأنشطة الاقتصادية تميل إلى الانتشار من المراكز القديمة إلى المراكز الجديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار الخارجي وانتقال التكنولوجيا[1]، وعن طريق انتقال الصين إلى التخوم والأراضي المفتوحة استطاعت بسط سيطرتها – وهو ما فعلته الإمبراطورية الصينية سابقا حسب روبرت غليبن – فقد أظهر "مارك إلفن" (Mark Elvin) أهمية ظاهرة التخوم في قوة الدولة في كتابه "نموذج الماضي الصيني" (The Pattern of Chinese Past) والذي رأى في أن بقاء الإمبراطورية الصينية مقارنة بالإمبراطورية الرومانية، يرجع إلى استمرار الابتكار الاقتصادي بالوتيرة معتدلة والتخوم المفتوحة التي يمكن استغلال مواردها[2]، ومن خلال ازدياد الاهتمام الصيني بشكل كبير في الاستثمار في المناطق الطرفية وفي التخوم منذ سنة 2000، والتي عملت على ربطها بمختلف مناطق العالم بمشاريع تجارية واستثمارات كبيرة فيها، وما ازداد هذا الاهتمام بشكل واضح هو المبادرة الاقتصادية الصينية "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) سنة 2013 والتي جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة بشكل كبير في ذلك تفوقها باعتمادها

على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال دبلوماسية العقود والاستثمارات، متبعة نهجا تعاونيا يرتكز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون خاصة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية، وليس فرض حالة من الهيمنة كما تفرضها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أولت الصين أهمية بالغة لتلك المناطق التي تندرج في مشروعها الاقتصادي "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروف باسم "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt - One Road) ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، لذلك سعت إلى توقيع اتفاقيات خاصة بمشاريع تجارية واستثمارية في كل القطاعات مع مختلف دول العالم، وهو ما يجعل من باب التساؤل هنا عن ماذا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستسمح للصين بأن تهدد اقتصادها العالمي؟ خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الصيني والتي تطور بشكل كبير فاق في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما جعل هذه الأخيرة والرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" (Donald Tump) يعلن عليها حربا تجارية انتهت بحرب بيولوجية واستخدام نوع أخر من الردع لم يستخدم سابقا ألا وهو الردع البيولوجي، فهل ستنجو الصين من هذا الردع البيولوجي؟ والذي يبدو أنه قد خرج عن السيطرة وأصبح يهدد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في عقل دارها.

ومن خلال العودة إلى الأفكار حول قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية والتي يستدعيها الأمريكي "جون م. كروميك" (John M.cgromick) في كتابه "The European Superpower" الصادر سنة 2010، والذي ناقش من خلاله علاقات القوى بعد الحرب الباردة، وخلال هذا النقاش طرح سؤالا جوهريا حول الولايات المتحدة الأمريكية وهو: هل هي في حالة انتصار أم انحدار "Triumph or Decline"؟ وهو يرجع حالة النشوة حول انتصار الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة حتى إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة، وهو ما دفع الأمريكي "تشارلز ك. فوثمر" (Charles K.vauthmmer) بالقول بأن السيطرة الأمريكية لا تشبه أي شيء سابق، فقوتها البحرية والجوية والفضائية لا تُجارى وتكنولوجياتها لا تقاوم، فهي مسيطرة بكل المقاييس، وقد رد آخرون النظرة المنتصرة نفسها وصاغ الحجج نفسها وعلى المنطق نفسه تقريبا، حيث يشير "جون أكنبري" (John Ackenberry) إلى أننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحدة وليس هناك أمامها منافس جاد، وعلى المستوى الاقتصادية اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر لأن أوروبا قد "تحولت إلى الداخل"، كما ذكر "جوزيف جوف" (Joseph Goff) بأن: الولايات المتحدة الأمريكية تواجه لا عدوا خارجيا ولا تهديدا بالاحتواء بقدر ما ترى الصين، ويجادل "روبرت ليبرمان" (Robert Lieberman) بأن التفوق الأمريكي قوي ومن غير المحتمل تحديه في المستقبل القريب، وبالاستثناء الممكن للصين، فإنه ليس هناك قوة أو قوى أخرى من المحتمل أن تبرز كمنافس عالمي فعال في الحقبة القادمة[3]، وبهذه الرؤى كانت هناك إشارات سابقة لمنظرين وباحثين

أمريكيين بأن تكون الصين منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنهم لم يتنبهوا ولم يدركوا في تلك الفترة مدى التفوق الصيني والقدرة على المنافسة الأمريكي خاصة في المجال التجاري والاقتصادي.

وبالعودة إلى أعمال "بول كيندي" (Paul Kennedy) ففي كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين" (Preparing for the twenty First centry) الصادر سنة 1993، والذي استشرف فيه حالة وإمكانات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهي تواجه القرن الواحد والعشرين، وما تفرضه من تحديات تغير من الافتراضات وطرق وأساليب الحياة والعمل، فإنه قد نبَّه إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب القادمة، فإن معالم العالم ستصبح واضحة، ففي حين ستحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي عام 2045م، فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة في العالم وأكبر حتى من الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وفي هذا الصدد نشير إلى أن "بول كينيدي" لم يكن هو وحده الذي أثار هذه القضية بل تبلور حوله ما عُرف بـ "مدرسة الاضمحلال" (School of decline) والتي استندت على ثلاث افتراضات رئيسية وهي:

1 – إن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة على غرار الصين.

2 – أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية أمة ومن ثم فإن أي هبوط في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.

3 – إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير على الأغراض العسكرية، والذي هو نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها[5].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الزيادات في نشر القوات، إضافة إلى الزيادة في الميزانية العسكرية الأمريكية التي اقترحها "دونالد ترامب"، قد تحقق توقعات "بول كيندي" عن مآل الإمبراطوريات وبداية انهيارها، وإعادة تشكل النظام الدولي الجديد، كما كانت هناك دراسة قدمها الأمريكي "مايكل سوين" (Michael D. Swaine) في كتاب له صادر سنة 2011 بعنوان "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين (America's Challenge: Engaging a Rising Chaina in the Twenty-First Century) ، وهو عبارة عن دراسة شاملة للاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، انطلاقا من نقطة أساسية هي التغير في البيئة الدولية خلال القرن الواحد والعشرين والتي تمثل إطارا جديدا لصانع القرار الأمريكي، متبلورة في ثلاث محددات أساسية هي: الصعود الصيني، العولمة، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، وتفرض تلك المحددات الثلاثة تغييرا ليس فقط في أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصين، ولكن في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية تجاهها، بما في ذلك إعادة النظر في الدور الأمريكي في منطقة

آسيا والمحيط الهادي، ونشر الديمقراطية كأحد مكونات سياسة الارتباط مع الصين، حيث يؤكد "مايكل سوين" (Michael D. Swaine) أن أهمية الصين للولايات المتحدة تستند لأسباب ثلاثة رئيسية هي:

1 – موقع الصين الاستراتيجي ومكانتها في منطقة تعد من أكثر المناطق أهمية للمصالح الأمريكية.

2 – القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها الصين، والتي تجعلها منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وسوقا أساسية للمنتجات والاستثمار الأمريكي من جانب آخر.

3 – ما تمثله الصين من نموذج مختلف في نظامها السياسي والثقافي والحضاري، وهو نموذج مغاير للمنظومة القيمية والحضارية الغربية.

ويرى "مايكل سوين" أن هناك تحديات دولية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أول تلك التحديات يتمثل في تزايد قدرة الصين في التأثير دولية وذلك بتعاظم قوتها الاقتصادية، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي للصين يمثل 8.9% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2009، كما أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم سنة 2010 بعد أن تجاوزت اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويتمثل التحدي الآخر في تبلور نمط جديد في توزيع القوة والتفاعلات الدولية، يقوم على الاعتماد المتبادل في النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين، لذا فإن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون تنسيق القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واستنادا لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج فعلا لتوجه استراتيجي جديد تجاه الصين[6].

وفي نفس السياق والاهتمام الأكاديمي قدم "ريتشارد بيتس" (Richard K. Betts) تحليله من خلال كتابه "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي" (American Force : Dangers, Delusions, and Dilemmas in National Security) الصادر شهر ديسمبر 2011، الذي يرتكز إلى صعود قوى جديدة على الساحة العالمية وعلى رأسها الصين كقوة صاعدة اقتصاديا على المسرح الدولي، وهو ما ينذر بتحول ميزان القوى من الغرب إلى الشرق (أي إلى القارة الآسياوية)[7]، وربما هو هنا يحاكي ما أنذر به وحذر منه "بول كيندي" في أعماله الاستشرافية من خلال كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين" (Preparing for the twenty First centry)، فيما يتعلق بإنهاك الاقتصاد الأمريكي بالدخول في حروب غير مبررة لاستخدام القوة العسكرية المكلفة، وكذا إنفاقها الكبير على الأغراض العسكرية.

إن ما سبق من مؤلفات وأفكار استشرافية أمريكية كانت بمثابة تحذيرات من تصاعد القوة الاقتصادية الصينية وتزايد نفوذها على مستوى العالم، كما كانت أيضا بمثابة خلفيات نظرية عن بدايات بروز الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي تصاعدت حدتها مع مجيء الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب"، ومع تزايد قوة الاقتصاد الصيني خاصة منذ اعتماد مبادرة "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013 وهو ما جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية،

خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل إعلان "دونالد ترامب" الحرب التجارية على الصين يتبادر إلى الذهن حول ما إذا كانت إدارته على دراية وإطلاع بتلك الأعمال الأكاديمية الاستشرافية التي تنبأت ببروز الصين كقطب اقتصادي منافس للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهو ما أجبر "دونالد ترامب" على القيام بإجراءات ردعية والمباشرة في حرب إن لم نقل صراعا اقتصادي على المستوى العالمي.

3. سياسة الصين الاقتصادية: نحو سياسة فرض الأمر الواقع والسعي للسيطرة في ظل نظام متعدد الأقطاب:

أصبحت سياسة فرض الأمر الواقع من المبادئ التي تعتمدها الصين في سياساتها الاقتصادية، حيث تسعى من خلالها إلى القيام بدور رئيسي على المستوى العالمي، بالاعتماد على المبادئ العامة من فكر الرئيسي الصيني "شي جين بينغ" الذي يعمل على نهوض الصين والعمل على تحويلها إلى دولة عظمى مزدهرة وقوية، وهو ما لأطلق عليه "بينغ" بـ "الحلم الصيني"، والذي يتضمن جزئين، الأول هو زيادة مستوى معيشة الشعب الصيني، والثاني تحقيق صعود الصين كقوة عظمى، ووفقا للرئيس "شي جين بينغ" فإن الحلم الصيني يتجسد في "هدف استكمال بناء دولة ثرية وقوية وديمقراطية ومتحضرة واشتراكية حديثة متناغمة"، وتوقع ذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 – 2049 [8].

ويمثل السعي إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي أحد المبادئ الأخرى الواقعية الحاكمة للسياسات الصينية في هذه المرحلة، حيث نجح الرئيس "شي جين بينغ" خلال فترة رئاسته الأولى (2012 – 2017) في نقل الصين من نموذج السلع المصنعة المنخفضة التكلفة وذات القيمة المضافة إلى نموذج استهلاكي يركز على الصناعيات والخدمات المتقدمة والاستهلاك المحلي، ثم طرح "شي جين بينغ" خلال المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي فكرا اقتصاديا جديدا سمي بـ "فكر شي جين بينغ في اشتراكية ذات خصائص صينية في عصر جديد"، تتضمن مزيدا من الانفتاح على العالم، لأن الانغلاق يفقد القدرة على التغلغل والسيطرة[9]، ويبرز هدف "شي جين بينغ" من وراء فكره الاقتصادي في قوله: "الأمة الصينية صمدت وأصبحت غنية وقوية وتمتلك الآن مقومات التجنيد، وفي العصر المقبل ستقترب الصين أكثر من مركز الصدارة وستقدم مساهمات للجنس البشري"، ولذلك عمل "شي جين بينغ" بالتركيز على العوامل التي تساعد في تغلغل الاقتصاد الصيني في مفاصل الاقتصاد العالمي، من خلال ما يسمى المعاملة المنصفة للشركات الأجنبية وتعزيز دور السوق وإضفاء مرونة أكبر في الدخول إلى السوق الصيني ومواصلة تحرير سوق العملات، وبذلك عملت الصين تحقيق هذا الهدف، وهو ما تؤكده مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي برزت بوضوح خاصة بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، من هذه المؤشرات ما يلي:

1 – تقلص الفارق بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني ونظيره الأمريكي من 9.073 تريليون دولار سنة 2000 إلى 7.170 تريليون دولار عام 2016، وإلى نحو 6.4 تريليون دولار عام 2017، وقد ذهبت توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمال تراجع هذا الفارق إلى نحو 5.469 تريليون دولار عام 2020، مع توقعه أيضا أن يبلغ الناتج المحلي الأمريكي سنة 2019 نحو 21.927 تريليون دولار، مقابل 16.458 تريليون دولار لنظيره الصيني.

2 – أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ سنة 2009 بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد، وأضحت أكبر دولة من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ سنة 2014 بعدما تجاوزت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3 – أصبحت الصين الشريك التجاري الأهم والأكثر نفوذا وتأثيرا في كثير من الدول حول العالم، بما في ذلك القوى الاقتصادية الكبرى.

4 – باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير بعدما أصبحت تنفق نحو 20% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير.

وتتبع الصين مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية، بهدف تعزيز صعودها عالميا في المستقبل، ولعل أبرز أدواتها السياسات الاقتصادية التجارية المتمثلة في المبادرة الاقتصادية "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt One - Road) التي أعلن عنها الرئيس "شي جين بينغ" سنة 2013، والتي تعتبر إحدى أدوات تعزيز نفوذ الصين، على اعتبار أن الاقتصاد والتجارة يمثلان محركا رئيسيا لهذا الصعود، فالمبادرة تعد التعبير الإيديولوجي لسعي الصين نحو تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية، وكذا تطلعها السياسي إلى الصعود قطبا دوليا مهما وإن لم يكن مهيمنا، وقد أصبح اسم المبادرة في شهر ماي 2017 "الحزام والطريق"، والتي تمثل إحياءً لطريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين برا بمنطقة وسط آسيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تهدف إلى ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنى التحتية للممرات الاقتصادية العالمية، لربط أكثر من 70 بلدا، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة طرق برية من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا، وحزام بحري يسمح للصين بالوصول إلى إفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، بكلفة إجمالية تبلغ تريليون دولار[10].

وفي هذا الصدد يمكن ذكر بعض الحقائق الخاصة بمدى أهمية تلك المبادرة الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

1 – أعلنت الصين في 8 نوفمبر 2014 تخصيص 40 مليار دولار لإقامة صندوق الحرير لدعم مشروعات "الحزام والطريق".

2 – وصول عدد قطارات الشحن بين الصين وأوروبا إلى 10.000 بحلول 26 أوت 2018.

3 – خلال السنوات الخمس الماضية (حتى حدود سنة 2019) كانت تجارة الصين للبضائع مع الدول على طول الحزام والطريق، قد تخطت 5.5 تريليون دولار أمريكي، ووصل الاستثمار الصيني المباشر في القطاعات غير المالية في هذه الدول إلى أكثر من 80 مليار دولار أمريكي.

4 – لقد أسست الصين خلال الخمس سنوات الماضية (حتى حدود سنة 2019)، 82 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، حيث استثمرت 28.9 مليار دولار.

5 – تقدر قيمة عقود البناء الجديدة التي تقوم بها الصين على طول "الحزام والطريق" بنحو 11.57 مليار دولار.

6 – قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية بحلول شهر جويلية 2018 على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب الباسيفيك[11]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا أنه قد قامت 105 دولة ورابطة دولية حتى الآن – أي الربع الأول من سنة 2019 - بتوقيع 123 وثيقة تحت رعاية "مبادرة الحزام والطريق" ويشمل ذلك 37 دولة إفريقية وكذا الاتحاد الإفريقي، حيث وقعت في سبتمبر 2018 في الاجتماع السابع لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مذكرات تفاهم متعلقة بتلك المبادرة[12].

في إطار نفس المبادرة وسعيا إلى ربط الصين بمختلف مناطق العالم ومن منطلق اقتصادي بمنظور استراتيجي، أقامت "قناة نيكاراغوا" والتي تهدف إلى ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلنطي، ولتكون بديلة عن "قناة بنما" التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، والتي بدأ العمل فيها من سنة 2016، كما أعلنت عن ممر التنمية الباكستاني سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء "جوادر" المطل على بحر العرب، حيث تم بالفعل تشييد طرق وسكك حديدية، إذ سيتيح هذا الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج العربي أين توجد مصادر الطاقة، كما سيسمح بتصدير السلع والبضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي[13]، والذي يتواجد به الأسطول الأمريكي السابع[14]، كما قامت الصين بالترويج للممر الشمالي الغربي وهو ممر موسمي منذ سنة 2016، كمنافس قوي لقناتي "السويس" و"بنما"، والذي يختصر الوقت والمسافة بين موانئ الصين وموانئ شمال أوروبا، حيث يشهد زيادة مطردة في عدد السفن المارة به[15].

وفي إطار سعي الصين إلى تأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز وذلك من خلال المبادرة الاقتصادية "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt - One Road)، ومن أجل إنشاء طرق تجارة بعيدة عن الأيادي الأمريكية، تسعى إلى التعامل بالعملة المحلية "اليوان"، حيث أعلنت الصين في سنة 2018 عن إبرامها عقودا لشراء النفط بعملتها المحلية "اليوان" المغطى بالذهب، وذلك بالتوازي مع بدء التعامل بالعملة المحلية بين روسيا وكل من الصين وتركيا والهند، في محاولة من عدة دول لكسر احتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة، إذ تدفع الإجراءات الصينية بالتوجه للتجارة بعملة "اليوان" المغطى بالذهب إلى دخول المزيد من الدول إلى نادي "اليوان"

الذهبي، وذلك سعيا للخروج من هيمنة الدولار على التجارة العالمية، الأمر الذي ينذر بنهاية سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وحدوث موجة تضخم كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حال العزوف عن عملة الدولار الأمريكي[16].

وبالتالي قد أثار الصعود الصيني مخاوف العديد من القوى الدولية، بالنظر إلى انعكاسات هذا الصعود على مصالحها القومية وعلى هيكل النظام الدولي بصفة عامة، وعليه تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذلك الصعود باعتباره عائقا في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشؤون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، وتؤكد بدلا من ذلك أن النظام المتعدد الأطراف هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وبدورها الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن مخاوفها الاقتصادية بعد إعلان مشروع الصين العملاق المسمى: "صنع في الصين 2025"، والذي يهدف إلى الوصول بالتصنيع الصيني لقمة العالم على صعيد الصناعات ذات التقنية العالية، نظرا لأنه قد يؤدي إلى سيطرة الصين الشبه الكاملة على سلاسل توريد كاملة في قطاعات كبيرة خاصة تلك المرتبطة بالمواد الأساسية، بما يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ودولا غربية أخرى تمثل فيها الصناعات فائقة التكنولوجيا الأساس في نهضتها الاقتصادية، ولا يختلف الأمر كذلك بالنسبة لمبادرة "الحزام والطريق"، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها ترمي إلى هيمنة الصين على العالم، حيث أكدت "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية" في تقريرها الصادر في 14 نوفمبر 2018، أن جهود الصين في إطار تلك المبادرة تعطي حكومتها ذريعة للاحتفاظ بوجود عسكري في الدول التي تشارك في المبادرة، وقد ذكر التقرير بأن الصين تستخدم تلك المبادرة لتصدير معايير لتطبيقات التكنولوجيا والتي قد تضر بالشركات الأمريكية وحضورها بالأسواق في أنحاء العالم[17].

ويعد أيضا أحد ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، هو تطوير الصين تقنيات جديدة والمتمثلة في تقنية الجيل الخامس، والتي قد تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، حيث اتهم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب "دونالد ترامب" شركة الاتصالات الصينية العملاقة "هواوي" (Huawei) باستخدام شبكاتها الداخلية للتجسس على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قد يؤدي إدخال تقنيات جديدة مثل شبكة الجيل الخامس إلى زيادة خطر الهجمات والتجسس السيبراني، ونتيجة لذلك وجدت بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات نفسها مضطرة إلى الانحياز لأحد الجانبين[18]، في ظل زيادة المخاوف من تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتزايد الإجراءات الحمائية والتي تؤثر بقوة على حالة الاستقرار الاقتصادي خاصة في دول الاقتصاديات الناشئة[19] على غرار البرازيل والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك وجنوب إفريقيا وغيرها.

وبالعودة إلى الأزمة العالمية في سنة 2008 فقد عززت الطابع التنافسي بين القوى الكبرى، إذ أدركت العديد من الدول مدى اعتمادها على الاقتصاد والنظام المالي الأمريكي وضرورة التخلص من هذا الارتباط، خاصة مع توظيفه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية والمالية ضد الدول التي تهدد مصالحها، وهو ما كان بمنزلة قوة دافعة للصين لإطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كمؤسسة مالية بديلة للمؤسسات الدولية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية[20]، ومن ثمة فقد حل التنافس والنزاع محل التعاون الذي كان سائدا في وقت سابق قبل الأزمة المالية سنة 2008، وأصبح منطق "المعادلات الصفرية" هو السائد في العلاقات الدولية[21] – وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية منها – فمنطلق تلك المعادلات أو بالأحرى المباريات الصفرية، أن تكون حركة اللاعبين من كون الأرباح بالنسبة لهم تساوي صفراً، وعليه فإن كل ربح هو خسارة للآخرين، أو تتحدد الأرباح برقم معين على حساب اللاعبين الأخرين، وهذه المعادلة تعد نموذجا للحالة الصراع الشديد بين اللاعبين، لأن ربح أي لا عب يعتبر خسارة للآخر[22]، وفي هذه الحالة تعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتزايد حدتها أحد الإسقاطات على هذه النظرية خاصة سنة 2019 والربع الأول من سنة 2020.

ولقد أثارت اتفاقيات الصين مع بعض أعضاء دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا واليونان والبرتغال والعديد من دول أوروبا الشرقية، قلق الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الرئيسية في الاتحاد خاصة فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن توسيع نطاق المبادرة الاقتصادية "الحزام والطريق" لتمتد إلى أوروبا ما هو إلا محاولة لإضعاف قبضة الاتحاد الأوروبي على دول أوروبا الشرقية[23]، والسعي إلى تغيير موازين القوى من خلال البحث في خلق عالم متعدد الأقطاب تسوده تحالفات جديدة والتي ستغير النظام الدولي بالسعي نحو إحداث خارطة الجيوبوليتيكية جديدة.

4. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

لقد كانت هناك تقديرات متشائمة إلى حد تأكيد حتمية حدوث الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، خاصة في ظل مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تزيد عن 6% سنويا، مما يعني أنه سيحل محل الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد في العالم خلال سنوات قليلة، إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ينظر إلى التجارة مع الصين باعتبارها قضية أمن قومي بقدر ما هي قضية اقتصادية، خاصة مع توجيه الصين استثمارات كبيرة في إقامة بحرية "المياه الزرقاء" وبناء قوات جوية فائقة التقدم، وهما القوتان اللازمتان لهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما حدثت مواجهات بين الجانبين[24].

وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الصعود الصيني، اتخذت عدة إجراءات لمواجهة الصين تجاريا وتكنولوجيا، خاصة في ظل المخاوف الأمريكية من تطور الصين في هذه المجالات الحيوية التي تساعدها كثيرا في الصعود على المستوى الدولي، ففي ظل بلوغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بقيمة 375 مليار دولار سنة 2017، بادرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بشن حرب تجارية على الصين من خلال فرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصين بمليارات الدولارات، فمنذ شهر مارس 2018 تتبادل الدولتان فرض الرسوم على وارداتهما المتبادلة، وهو ما يعتبره كثيرون بأنه معركة بين قطبي الاقتصاد العالمي للهيمنة على الاقتصاد العالمي، وقد حاول "دونالد ترامب" في إطار هذه الحرب التجارية إقناع الشركات التجارية الأمريكية التي تستثمر في الصين بنقل أعمالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو إن حدث فسوف يوجه ضربة إلى الصين التي ستحرم من استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، فقد دعا الرئيس السابق الأمريكي "دونالد ترامب" شركة "أبل Apple" إلى تصنيع منتجاتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد أن تتجنب فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين، حتى أنه قد وعد بتقديم حوافز عالية في هذا الشأن مثل الإعفاء تماما من الضرائب، فحسب وجهة النظر الأمريكية أنه من شأن حظر استثمار الشركات الصينية في شركات التكنولوجيا الأمريكية، ومنع تصدير هذه التكنولوجيا من الوصول للصين، أن يعرقل خطط الصين في أن تكون مركز التكنولوجيا في العالم تحت مسمى "صنع في الصين 2025"، وهي الخطط التي وصفها وزير التجارة الأمريكي "ويلبور روس" (Wilbur Louis Ross) في شهر أفريل 2018 بأنها "مخيفة" وتعرض الملكية الفكرية للولايات المتحدة الأمريكية للخطر[25].

إن حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت تأخذ أبعادا متداخلة في العديد من مناطق العالم، وفي مقدمتها منطقة بحر الصين الجنوبي، وفي إفريقيا والشرق الأوسط حيث الصراع على الطاقة والتجارة والنفوذ، حيث أن هذا الصراع يتقاطع مع مصالح قوى كبرى مثل دول أوروبا المترددة بين حليفها التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها الكبرى مع الصين، وروسيا التي تشارك الصين سياستها في مناهضتها الهيمنة الأمريكية، ولعل البعد الأكثر خطورة في ذلك الصراع والحرب التجارية هو المبادرة الاقتصادية الصينية "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt - One Road) بما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، والتي ترمي إلى ربط أوروبا بالشرق واليابان* التي تسيطر عليهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تلك المبادرة الصينية تقدم نفسها كنموذج عالمي للتنمية، إذ تتلاءم سياستها الاقتصادية مع تطلعات كثير من دول العالم، كما تهدف إلى تعظيم المنافع التجارية المشتركة من خلال بناء شبكة بنية تحتية مترابطة، فضلا عن أنها تقدم مزايا نسبية للدول المتعاونة معها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القروض الصينية أقل في الفائدة بنسبة 10 و15% خلال خمس سنوات، من القروض الأمريكية التي تبلغ أكثر من 25% مما أدى إلى تزايد الإقبال على الاقتراض من الصين بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات

الأخيرة، واللافت في هذه المبادرة أنها استطاعت جذب العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون معها والاستثمار فيها ومنها بنوك بريطانية وشركات أمريكية خاصة، كما وقعت السعودية اتفاقيات بقيمة 20 مليار دولار كاستثمار أولي في الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني، وسعت الصين أيضا لضم إيطاليا للمبادرة الاقتصادية "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt - One Road) في إطار العلاقات المتميزة بين الدولتين وكذلك التقارب مع فرنسا لتشكيل تنسيق أوروبي[26].

فمنذ الربع الثاني من سنة 2017 أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن البدء في اتخاذ عدد من الخطوات التنفيذية التي تستهدف حماية الصناعة المحلية، ومحاربة الممارسات التجارية الضارة التي تنتهجها بعض الدول وتؤثر بصورة مباشرة في نمو تلك الصناعات بالسوق الأمريكية، وقد تمثلت تلك الخطوات فيما يلي:

1 – الإعلان عن بدء تحقيق لتقييم أثر الواردات الأمريكية من عدد بنود السلع الصناعية، والمنتوجات الوسيطة على الصناعة المحلية، وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب والألمنيوم.

2 – الإعلان – بصورة منفصل – عن البدء في تحقيق بشأن الممارسات التجارية غير العادلة التي تنتهجها الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وعدم تطبيق مبادئ التجارة العادلة، في إطار العلاقات التجارية الثنائية بين الدولتين.

وقد أعقب ذلك على إثر تعثر خطوات المهادنة المشروطة، سلسلة من الإجراءات الحمائية الأمريكية، بدءا من الربع الأول لسنة 2018 والإعلان عن فرض رسوم جمركية على واردات عدد من البنود السلعية وفي مقدمتها: الحديد والصلب بنسبة 25% والألمنيوم بنسبة 10%، بالإضافية إلى دراسة فرض رسوم جمركية على ما يوازي 1300 بند جمركي وأكثر من الواردات الأمريكية من الصين، تتراوح قيمتها بين 50 و60 مليار دولار، إلى جانب الإعلان عن دراسة فرض قيود استثمارية تهدف إلى منع الشركات الصينية من الاستحواذ على الشركات الأمريكية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك مع تقديم شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية ضد انتهاكات الشركات الصينية لحقوق الملكية الفكرية بالسوق الأمريكي، وقد ردت الصين على هذه الإجراءات بالمثل، حيث فرضت رسوما جمركية على وارداتها من أمريكا بمبلغ وصلت قيمته إلى 50 مليار دولار، لتتصاعد بذلك حدة الصراع بين الطرفين مما يدفع بالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية إلى فترة فوضوية قد تؤدي إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد المتعدد الأطراف[27].

وفي إطار الصراع التجاري الأمريكي – الصيني، سعى الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" نحو التصعيد مع الصين حيث اعتمد على أهداف داعمة لموقفه وذلك لإنجاز هدفين هما:

1 – التعهدات الحمائية: وتتمثل في "الجدولة الزمنية" التي أقرها "دونالد ترامب" في نزاعه الحمائي مع الصين، وذلك بعرض ثلاث قوائم لزيادة الرسوم الجمركية على البنود السلعية بنسب تتراوح من 5% حتى 25% وذلك لإنجاز التعهدات التالية:

أ – الحد من العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: فالميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزا مستمرا مع الصين، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة العجز مع الصين 443 مليار دولار سنة 2018 مقابل قيمة 395 مليار دولار سنة 2017، وهو ما دفع إلى فكرة إمكانية فتح الأسواق الصينية للسلع والخدمات الأمريكية لموازنة العجز التجاري وكشرط للمهادنة، ولكن ذلك الأمر يتطلب الكثير من المخاطرة السياسية والإيديولوجية بالنسبة للصين.

ب – الحد من انتهاكات الصين لملف حقوق الفكرية: فقد تعهد "دونالد ترامب" بمجابهة السرقة الصينية – حسبه – في مجالات التكنولوجيا، وهو ما دفع بالصين إلى الإعلان عن سعيها لتعزيز حقوق الملكية الفكرية، من خلال تعديل قانون براءة الاختراع، إلا أن تطبيق هذه القوانين صعب في الصين، كما أنه لم يتم ذكر ملف الملكية الفكرية في استراتيجية الصين الصناعية المعروفة باسم "صنع في الصين 2025"، وذلك لتنافس الصين والولايات المتحدة الأمريكية على مسألة التفوق التكنولوجي.

ج – معادلة الدين الخارجي مع الصين: وذلك بتخفيض النفقات العسكرية الخارجية، وتقليل العجز التجاري، فالصين هي أكبر دولة تمتلك سندات الخزانة الأمريكية، والتي بلغت قيمتها 1.261 تريليون دولار، وتمثل 20% من قيمة الدين الخارجي، ومن ثم فالحد من هذا الدين يعد إحدى الأدوات الحمائية لتطويق الصين بنزع "سلاح السندات".

د – تقويض السياسة الصناعية الصينية: وذلك بتقويض نمو القطاع الصناعي الصيني المعتمد على تجاهل المعايير الدولية والقانونية، واستغلال الثغرات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للتأثير في سياسة الصين الصناعية، وحجم تجارتها للخارج.

هـ – جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تقوم استراتيجية "دونالد ترامب" الحمائية والقائمة على شعار "أمريكا أولا"، على معادلة مزدوجة المنافع، فإما أن يتم فرض مزيد من الرسوم الجمركية على مختلف البنود السلعية الواردة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن تنتقل الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفر المزيد من الوظائف[28].

2 – التعهدات الاستراتيجية: لقد اختزل "بول وولفويتز" (Paul Wolfowitz) نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق، عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أشبه بنظرية "مصيدة ثوسيديدس" (Thucydides)* في العلاقات الدولية بقوله: "هدفنا الأول هو منع ظهور منافس جديد لنا في إطار استراتيجية الدفاع الإقليمية

الجديدة، وهي ما تتطلب منا أن نحاول أن نمنع أي سلطة عدائية من السيطرة على موارد تكون كافية لتوليد سلطة عالمية"، ومن ثم قد ارتكزت السياسة التجارية للرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في إطار العقيدة الأمريكية التي شعارها "أمريكا أولا" على الأهداف التالية:

أ – دعم الأمن القومي: وذلك باستخدام جميع الأدوات السياسية والاقتصادية التجارية لدعم السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز اقتصادها دون أن يُغَضَّ الطرف عن أي غش أو اعتداء اقتصادي.

ب – تعزيز الاقتصاد الأمريكي: وقد ترجم ذلك مع توقيع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مشروع قانون ضريبي جديد سنة 2017، يهدف إلى رفع تنافسية الشركات والمشتغلين الأمريكيين مقارنة ببقية دول العالم، بالتوازي مع دعم توجهات إنهاء العمل باللوائح التنظيمية غير الضرورية التي تعيق الأعمال.

ج – التفاوض على صفقات تجارية أفضل: حيث بدأ ذلك مع توجيهات "دونالد ترامب" بمراجعة الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف مع أمريكا، وفي مقدمتها "اتفاقية النافتا" (NAFTA) مع كل من أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق "الشراكة عبر المحيط الهادي" (TPP)، فضلا عن إعلان الإدارة الأمريكية عن متابعة صفقات تجارية جديدة وأفضل الشركاء المحتملين في جميع أنحاء العالم.

د – إنفاذ القوانين التجارية الأمريكية، حيث أن الأجندة الاقتصادية للرئيس "دونالد ترامب" تُعلي من فرض استخدام الأدوات المختلفة لمنع الدول من الاستفادة من استغلال الممارسات التجارية غير العادلة.

هـ – إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف: وهو ما ظهر بشكل متكرر في دعوة الإدارة الأمريكية لإصلاح منظمة التجارة العالمية، والتهديد من وقت لآخر بالخروج من المنظمة، في حال عدم إصلاحها أو تصحيح مسارها، وذلك كوسيلة ضغط لإصلاح المنظمة بالشكل الذي يحقق أجندتها الحمائية، خاصة في مجالي الاستثمار والتجارة البينية[29].

ولقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية فعليا في شهر جانفي 2018 أولى الرسوم الجمركية على الواردات الصينية وذلك من خلال صفائح الألمنيوم المقدرة بنحو 400 مليون دولار سنويا، ثم فرض "دونالد ترامب" سلسلة متتابعة من التعريفات الجمركية على الواردات الصينية للسوق الأمريكية، مما دفع الصين إلى الرد بالمثل، إذ بلغت قيمة السلع التي خضعت لفرض الرسوم الجمركية من الطرفين 360 مليار دولار، الأمر الذي كان له أثر سلبي على اقتصاد الدولتين، وفي محاولة لاحتواء الأزمة أجرى كلا الطرفين أولى المحادثات المباشرة بينهما منذ بدء حربهما التجارية في مدينة "شنغهاي" الصينية في نهاية شهر جويلية 2019، ورغم وصف الصين لها بـ "المحادثات البناءة" إلا أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق يوقف الحرب التجارية بينهما[30].

ففي بدايات شهر أوت 2019 هدد "دونالد ترامب" بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على بقية السلع الصينية المستوردة، التي لم تشملها إجراءات رفع الرسوم الجمركية من قبل بدءا من شهر سبتمبر 2019، والتي تقدر بنحو 300 مليار دولار، وذلك للرد على القرار الصيني بتعليق شراء المنتجات الزراعية الأمريكية، وفي 5 أوت 2019 صنفت وزارة الخزانة الأمريكية الصين كدولة "متلاعبة بالعملة" واتهمتها بسعيها إلى تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة لصادراتها، وذلك رغم إعلان صندوق النقد الدولي أن قيمة العملة الصينية "اليوان" تتماشى مع العوامل الاقتصادية الأساسية للصين في شهر جويلية 2019، وبدوره انتقد البنك المركزي الصيني القرار الأمريكي وصفه بأنه "سيضر بشدة بالنظام المالي الدولي، وسيكون سببا في إحداث فوضى في الأسواق المالية العالمية"، وكإجراء ردي ونِدِّي قامت الصين في 23 أوت 2019 بفرض رسوم على البضائع الأمريكية بقيمة 75 مليار دولار ردا على زيادة الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم على البضائع والسلع الصينية، وبالتالي يسعى "دونالد ترامب" في حربه الاقتصادية ضد الصين إلى سد الفجوة بين الصادرات الصينية للسوق الأمريكية والواردات منها، والتي أصبحت تتسع في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اختلال تجاري لدى هذه الأخيرة مع أي شريك تجاري آخر في العالم، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من كبرى الأسواق للصادرات الصينية حيث بلغت نسبتها 2.19% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 2018، أما على جانب الواردات الصينية فقد احتلت السوق الأمريكية المركز الرابع لأسواق الواردات الصينية بما نسبته 8.5% من الواردات الصينية من مختلف دول العالم أجمع سنة 2016 [31].

وفي ظل التصعيد الأمريكي، تقوم الصين بتغيير عقيدتها الصناعية حاليا من أجل تحقيق الهيمنة في مجال التكنولوجيا الفائقة الذكاء وتحقيق مزيد من الاحتكار في الأسواق العالمية، بحيث تصبح في باكورة صفوف الدول المبتكرة للتكنولوجيا وليس المقلدة لها، وفي ذلك تصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من عدة جوانب، فهي من ناحية تمثل تهديدا للأمن القومي لهم خشية التعرض للاختراق في أثناء استخدام التكنولوجيا الصينية، ومن ناحية أخرى تمثل تهديدا مباشرا للاقتصاديات الغربية التي لا تزال تستحوذ على المراتب الأولى في هذه التقنيات[32].

فمن خلال السعي الصيني الدؤوب لفض ذلك الاحتكار وتحسبا في أن تتخلص من تبعيتها التكنولوجية للغرب، أنشأت الصين من خلال "الأكاديمية الصينية للهندسة" سنة 2013 فريقا ضم أكثر من 100 أكاديمي وعالم باحث اتجاه تطوير القطاع الصناعي الصيني، واستعراض إجراءات واستراتيجيات الدول الصناعية المتقدمة، وقضايا القطاع الصناعي الصيني وآثار التقدم الرئيسية، وبعد سنتين من الجهود قدم الفريق بحثا حول القطاع الصناعي الصيني استندت إليه الحكومة الصينية في صياغة استراتيجيتها "صنع في الصين 2025"، حيث تهدف إلى الارتقاء بالقطاع الصيني وتحويله إلى قطاع متقدم يسهم في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية الصينية، لتنضم الصين إلى صفوف دول العالم المتقدم في القطاع الصناعي، من حيث تخفيض استهلاك الموارد ورفع إنتاجية العمل،

وتعزيز القدرة على الابتكار وتحسين الهيكل الصناعي، والإسراع في تكامل المعلومات والتصنيع وزيادة عدد براءة الاختراع، والاستثمار في البحث والتطوير والعنصر البشري، ونسبة الربح من المبيعات على نحو يساعد في رفع القطاع الصناعي للصين على نحو شامل، ويجعلها في مقدمة الدول المنتجة لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة[33]، حيث تسعى الصين إلى السيطرة الرقمية، والاستثمار في تقنية الجيل الخامس.

حيث قدمت تقنيات الجيل الخامس قفزة نوعية وهائلة إلى جانب التحسينات التي أدخلت على مختلف الأجهزة والبرمجيات، فمن شأن تلك التقنية أن تكون بمثابة الأساس للصناعات والمدن المتصلة بها بالكامل، فمن المتوقع أن تحقق تقنية الجيل الخامس بحلول سنة 2035 في نشاط المبيعات نحو 2.13 تريليون دولار، وتتمثل أهم الصناعات التي سوف تستفيد من تقنية الجيل الخامس في: التصنيع، المعلومات والاتصالات، مبيعات الجملة والتجزئة، الخدمات العامة، والإنشاءات[34]، وفي ما يلي جدول يبين الصناعات الخمس والتي يمكن أن تستفيد من هذه التقنية أكثر من غيرها:

جدول رقم 01: الصناعات الخمس التي ستستفيد أكثر من غيرها من خدمات تقنية الجيل الخامس بحلول سنة 2035

Rank	Industry	Sales ($B)	Share of industry Sales (%)
#1	Manufacturig	$ 4,687	**5.4%**
#2	Information and communication	$ 1,569	**10.7%**
#3	Wholesale and Retail Sales	$ 1,198	**5.1%**
#4	Public Services	$ 985	**6.3%**
#5	Construction	$ 731	**4.3%**

المصدر: Marcus Lu, Op.cit.

فمن خلال الجدول أعلاه تتضح أن أعلى نسبة ستستفيد من خدمات تقنية الجيل الخامس سوف تكون في قطاع التصنيع، حيث يتوقع أن تشهد مبيعاتها حوالي 4.6 تريليون دولار، ثم قطاع المعلومات والاتصالات بحوالي 1.569 تريليون دولار، ثم مبيعات الجملة والتجزئة بحوالي 1.198 تريليون دولار، ثم قطاع الخدمات العامة بحوالي 985 تريليون دولار، وأخير قطاع الإنشاءات بحوالي 731 تريليون دولار.

ومن شأن استخدام تقنية الجيل الخامس أن تعمل على أن تصبح أجهزة الواقع الافتراضي موثوقة بما يكفي للاستخدام العالي الدقة في العمل، حيث أن هذا التطور في تلك التقنية لديه القدرة على زيادة إنتاجية العامل البشري بشكل كبير، وكذا السماح لهم بالعمل في تناغم أوثق مع الروبوتات، إذ يتم استخدام هذه التقنيات بالفعل على أرضيات المصانع.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وكوريا الجنوبية، من أكثر الفاعلين في تطوير تقنيات الجيل الخامس، وحسب الجدول رقم (02) أدناه، فليس من المفاجئ رؤية الولايات المتحدة في المقدمة من حيث الاستثمار في تقنية الجيل الخامس ومحاولتها السيطرة التقنية عالميا، وهو ما جعل الصين محقة فيما يتعلق بالاستثمار فيها ودعم من حججها، بل أنه من المتوقع أن تتجاوز الدول الستة الأخرى في الناتج والتوظيف الممكّن من تقنية الجيل الخامس، ومن المحتمل أن يكون عملاق التكنولوجيا الصيني شركة "هواوي" عاملا مهما وراء تحقيق تلك الأرقام في الجدول رقم (02)، حيث تعتبر حاليا أكبر شركة مصنعة لمعدات الاتصالات في العالم، وليس لتلك الشركة التي ليس لأميركا منافس مباشر لها، ومن ثمة فقد شكلت مثل هذه التطورات؛ الإجماع العام على أن الصين تفوز بسباق الجيل الخامس، والجدير بالإشارة هنا هو أمه لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقود بقية دول العالم من حيث نشاط براءات الاختراع وكثافة شركات التكنولوجيا الفائقة[35].

جدول رقم 02: توقع أكثر اقتصادات العالم ابتكارا وتطويرا لتقنية الجيل الخامس سنة 2035

Country	Share of Value Chain R&D and Capital Expenditure	5G-enabled Output ($B)	5G-enabled Employment (million people)
United States	26.7%	$786	2.8
China	25.5%	$1,130	10.9
Japan	12.4%	$406	2.3
Germany	3.9%	$171	0.7
France	3.9%	$124	1.5
United Kingdom	3.8%	$114	0.5
South Korea	2.9%	$128	0.7

المصدر: Marcus Lu, Op.cit.

إن ما يجعل تقنيات الجيل الخامس مميزة، هو إمكانية استخدامها عبر مجموعة متنوعة من التطبيقات بما في ذلك المركبات المستقلة والتصنيع، وبما أن الصين تعتبر أكبر مُصنّع في العالم، فهي تسعى للاستفادة من قوة شبكات تقنية الجيل الخامس، حيث تشير التقديرات بأن تلك التقنية سوف توفر لها 1.3 تريليون دولار في الناتج المحلي وحوالي 11 مليون وظيفة بحلول عام 2035، حيث تتمثل أحد الأسباب التي تكمن وراء كون الصين ستحتل مكانا فعالا من حيث التكلفة في العالم، في شبكات الصين من الموردين والمصنعين والموزعين، ومن المرجح أن تنفذ هذه القطاعات الثلاثة شبكات الجيل الخامس لتحسين السرعة والكفاءة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث براءات الاختراع، وفي ظل سعيها لتزويد بقية دول العالم بمعدات الجيل الخامس، تخضع شركة "هواوي" للعقوبات الأمريكية بسبب مزاعم تعاملها مع إيران، وحول هيكل الملكية الفكرية

للشركة، والاعتماد على إعانات الدولة، وكذا قضايا التجسس في حال استخدام الجيل الخامس، وتبرر الصين موقفها بأنه قد شمل بحث شركة "هواوي" عن الهيمنة في صناعة الاتصالات العالمية، يرجع إلى تكتيكات وممارسات للمنافسة العادلة، وبغض النظر عن الضرر الذي قد تسببه هذه الخلافات، فإن الصين لا تظهر أي علامات على التباطؤ في استخدام تقنية الجيل الخامس، لدرجة أنها أصبحت تعمل على البحث في تقنية الجيل السادس، والتي سوف تصبح خليفة لاحقة للجيل الخامس، لذلك تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التطور التقني في الصين، حيث يمكن اعتبار أن هذا الجيل القادم من شبكات الهاتف المحمول بمثابة تقنية تمكينية، ستحتاج إلى ابتكارات جديدة وتقنيات تكميلية لتحقيق إمكاناتها الكاملة[36].

وبالعودة إلى التنافس الأمريكي – الصيني، فإنه في 15 جانفي 2020 كان قد وقعت كل من الولايات المتحدة والصين أول مرحلة من الاتفاق التجاري الذي يتضمن إجراءات حول "حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والمنتجات الغذائية والزراعية، والخدمات المالية وسعر الصرف والشفافية وزيادة التجارة والتقييم المتبادل وتسوية المنازعات"، حيث تعهدت الصين فيه بشراء بضائع أمريكية إضافية بقيمة 200 مليار دولار خلال السنتين المقبلتين تتضمن المنتجات الزراعية الأمريكية، والحفاظ على استقرار عملتها، وفتح أسواق الخدمات المالية أمام الشركات الأمريكية، مقابل إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها، ومن بينها الهواتف الذكية بنسبة 16% مقارنة بنسبة 25% التي فرضت سابقا[37].

أما بخصوص الموقف الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فهو يتسم بقدر كبير من الحيرة والترقب وعدم الثقة في أطراف هذه الحرب، وترتبط الحيرة بصعوبة الوصول إلى إجماع بين الدول الأوروبية على كيفية التعامل مع تلك الحرب وأي الطرفين ينبغي أن تقف أوروبا في صفه، خاصة في ظل التباين في العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية وكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بما قد تكون له ارتدادات سلبية على مستقبل الاتحاد الأوروبي، وكذلك التجارة العالمية والنظام العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، فحالة عدم الثقة ناجمة عن كون دول أوروبا في الوقت الحالي تعاني من إشكالات في العلاقات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، إذ تتخوف دول أوروبا من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس "دونالد ترامب"، ليس بسبب لهجته الحادة تجاه أوروبا أو دعمه لتفكيك الاتحاد الأوروبي والناتو، أو رفضه لنظام التجارة العالمي فحسب، بل لكونه فرض رسوما ضريبية في 1 جوان 2018 على واردات الصلب بنسبة 25%، والألمنيوم بنسبة 10% من دول الاتحاد الأوروبي، والتي أثرت في بضائع دول الاتحاد الأوروبي بقيمة 6.4 مليار يورو، بما دفع هذا الأخير للرد بإجراءات متناسبة في 22 جوان 2018، الأمر الذي أثر في قيمة الواردات الأمريكية بقيمة 2.8 مليار يورو، ومن ثم تتضح رؤية مفادها أن الحرب ليست على الصين فقط بل إنها ستطول

أوروبا هي الأخرى في المستقبل القريب، خاصة في واردات السيارات الأوروبية التي تضر دول أوروبا وفي مقدمتها ألمانيا وبشكل كبير[38].

وفي ظل تزايد حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني فمن شأنه أن يؤثر على طبيعة النظام العالمي، حيث تمتلك كل من الدولتين أبعادا وعناصر قوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لدوريها الإقليمي والعالمي، وترى في أن صعودها يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي، وتنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنه يمكن للصين أن تؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية مطلقة، بل متوازن بين القوى المختلفة، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب لتستفيد من المنافع الدولية في تقسيم مناطق النفوذ في العالم، ومن هذه القوى: الصين، وروسيا* ودول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القوى المنافسة لها على زعامة العالم على أنها مصدر تهديد لمصالحها الحيوية وأمنها القومي كما هو الوضع مع الصين[39]، وعليه فإن مستقبل النظام الدولي قد أصبح مرتبط بالصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني، ومن ثم فمن المتوقع أن يزيد مستوى الصراع، كما يمكن أن يترتب عليه نظام أحادي القطبية تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية أو ثنائي القطبية في مجالات دون أخرى مثل أن يكون المسيطر على الأمن السيبراني هو روسيا وأمريكا، أو أن يكون المسيطر على الذكاء الصناعي والمتمثل في أمريكا والصين أو متعدد الأقطاب بحيث تستطيع دول الصعود إلى قمة النظام العالمي[40].

وفي ذروة التنافس التجاري الحاد والعقوبات المتبادلة بين الصين وأمريكا ظهر فيروس "كورونا COVID-19" في نوفمبر 2019 في الصين، وتحديدا في مقاطعة "ووهان" (Wuhan)؛ المركز الصناعي الأضخم في الصين، متسببا بانخفاض كبير في الإنتاج، وتوقف العديد من المصانع وحركة المواصلات نتيجة الإجراءات التي فرضتها السلطات الصينية في محاولة للحد من انتشاره وتقليل الخسائر المترتبة عليه، لكنها أخفقت في محاصرته في البداية، وهو ما تسبب في انتشاره في أغلب دول العالم، وقد تجاوز المصابون به إلى غاية تاريخ 21 مارس 2020 حوالي ربع مليون على مستوى دول العالم، و من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول المنطقة العربية وجوارها، وبلغ عدد الوفيات من جراء هذا الفيروس حوالي 11.845 شخص، والمصابين به حوالي 284.724 شخص، والمتعافين منه حوالي 93.576 شخص، فضلا عما سببه من حالة هلع وقلق نفسية، وشلل في حركة المواصلات والملاحة؛ نتيجة توقيف الدراسة والعمل، وإغلاق العديد من الدول حدودها وفرض حظر التجول والتجمعات، حيث صنفته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية.

وكانت الحكومة الصينية قد وجهت الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية في 3 فيفري 2020، بالمبالغة في رد الفعل على تفشي هذا الفيروس وتأجيج الذعر، كما استنكرت كذلك إصرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"

على تسمية فيروس "كورونا COVID-19" بالفيروس الصيني، ومن جهتها نفت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الاتهامات، ومن ضمنها تلك التي وردت من طرف الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية "تشاو لي جيان" (Zhao Lijian)، والتي تتهم الجيش الأمريكي بجلب فيروس كورونا إلى مدينة "ووهان" (Wuhan) التي كانت الأكثر تضررا من هذا الفيروس[41]، وانطلاقا من ذلك ووفقا للاعتبارات المذكورة سابقا في هذه الدراسة، فإن هناك مؤشرات على الانتقال من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى الحرب البيولوجية، فما مدى أثر تفشي فيروس "كورونا COVID-19"؟ وكيف أثر على الصين وكيف أدارت هذه الأخيرة أزمة هذا الفيروس؟ وهل له تأثيراته في سيرورة الصراع بين الدولتين، ما انعكاسه في المستقبل على الاقتصاد العالمي ككل؟

وفي هذا الصدد يمكن تبيان أثر تفشي فيروس "كورونا COVID-19" في الاقتصادين الصيني والأمريكي، بوصفهما الأكبر في العالم، وتأثيراته في سيرورة الصراع القائم بين البلدين، وما هي انعكاساته على الاقتصاد العالمي ككل؟

5. الانتقال من الحرب التجارية إلى الحرب البيولوجية: الصين وفيروس كورونا وإدارة الأزمة:

يحيل مفهوم الأزمة إلى حالة من عدم الاستقرار التي تلحق بالنشاطات البشرية المختلفة والمرتبطة بالاقتصاد والإدارة والسياسة وعلم النفس، وغالبا ما يرافق تلك الأزمة مناخ من التوتر والإرباك، نتيجة لما تخلفه من ضغوط نفسية وتشتت في الأفكار وندرة في المعلومات، فعلى صعيد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تعتبر الأزمة الدولية بمنزلة تحول في بنية دولية تحيل إلى إرهاصات بين دولتين أو أكثر وتخلق حالة من التوتر والخطر[42]، حيث تتجلى سمات الأزمة في العناصر الثلاثة التالية: تهديد كبير، وقت قصير، ومفاجأة، كما يمكن تصنيفها بحسب طبيعتها إلى أزمة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أو بيئية،... إلخ[43].

ويكمن التعريف المبسط لإدارة الأزمة حسب الباحث "إدريس لكريني" بأنه فن إدارة السيطرة والتحكم، كما تعني أنها محاولة السيطرة على الأحداث والأضرار في مراحلها كلها، ومواكبة مسارها وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم، أو الحد من مخاطرها وأضرارها في أقل الأحوال[44]، إذ أنه أمام تعقد الأزمات المختلفة وتصاعد تطورها وتنامي مخاطرها المحلية أو العابرة للحدود، أصبح توظيف المعلومات بتقنياتها المتطورة ينطوي على ضرورة ملحة؛ نظرا إلى أهميتها في الوقاية أو التقليل من أي أضرار أو خسائر محتملة من خلال الوقوف بدقة على الأسباب الطبيعية والبشرية الكامنة وراء هذه الأزمات، وكذلك عبر إحداث أنظمة للإنذار المبكر، ووضع قاعدة بيانات وخطط مسبقة تسمح بالتدخل السريع والفعال لاحتوائها ومنع تطورها وتقليل الخسائر[45].

فعن إدارة الدول للأزمات يذكر "جاريد دياموند" (Jared Diamond)* في كتابه "الاضطراب: نقاط التحول للأمم في الأزمات" (Upheaval: Turning Points for Nations in Crisis) الصادر سنة 2019، المشكلات التي تتعرض لها الدول، ومتى يمكن أن يطلق عليها أزمة، وآليات تعامل الدول مع أزماتها،

حيث يطرح رؤية مفادها أن الأزمات الوطنية للدول تشبه الأزمات الشخصية التي يتعرض لها الأفراد، ومن ثم يرى أنه يمكن استخلاص طرق إدارة الأزمات بالنسبة للدول من دراسة علم النفس والتاريخ، حيث أنه عادة ما يلجأ الأفراد إلى مجموعة من الخطوات لمعالجة أزماتهم منها: الاعتراف بوجود مشكلة، وفصل المشكلة عن بقية حياتهم، وتحمل المسؤولية ومحاولة الحصول على الدعم، وكذا إيجاد حلول واقعية، والتعلم من تجارب الآخرين، وتحديد نقاط القوة والضعف، ومحاولة تطبيق الدروس التي تم استخلاصها من الأزمات السابقة، وضرورة التحلي بالصبر، والتمتع بالقدر الكافي من المرونة والقدرة على التأقلم، وتحديد القيم الأساسية الفردية، والتحرر من القيود الشخصية التي تحول دون تحقيق الأهداف، ويشير الباحث "جاريد دياموند" إلى أن قوة الإرادة هي العامل الأساسي لإدارة الأزمة سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، إذ يشير إلى أنه قد تتوفر الأدوات التي تمكن الدولة من الخروج من الأزمة، كما يشير أيضا إلى ما أطلق عليه "الإيثار الدولي" والذي يعد عاملا مهما لمساعدة الدول الأخرى للخروج من أزماتها عن طريق المساعدات وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات.

وكإسقاط على أزمة "فيروس كورونا Virus covid-19" فقد قامت الصين بإدارة هذه الأزمة من خلال اعتمادها على مجموعة من الإجراءات والتدابير والمبادرات السلمية والعقلانية التي جمعت بين السرعة والعقلانية، وذلك من أجل السيطرة على الأزمة القائمة ومنعها من الخروج عن نطاق التحكم، ورغم ظهور الفيروس في أواخر شهر ديسمبر في مقاطعة "ووهان Wuhan" الصينية إلا أنه قد انتشر بشكل كبير خلال شهر جانفي سنة 2020 في باقي مقاطعات الصين، حيث كانت دول العالم في البداية تنظر إلى ذلك الأمر على أنه لن ينتشر خارج الصين، ورغم ذلك فقد خرج عن نطاق السيطرة، فبعد قرابة شهرين أصبح الأمر مختلفا بشكل كبير، إذ انتشر الفيروس في مختلف دول العالم، ومع وجود الحجر الصحي الإلزامي الذي اعتمدته الصين قد أظهر أخيرا توقف انتشاره أخيرا وأصبح الأمر تحت السيطرة[46]، وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن هذا الفيروس قد مر بمرحلتين هما: مرحلة الخروج من الصين، ثم مرحلة نشأة بؤر بديلة للبؤرة الصينية[47]، في بقية دول العالم على غرار إيران وإيطاليا على وجه الخصوص.

فإلى غاية 16 مارس 2020، تجاوزت 39 دولة عتبة 100 حالة مؤكدة مع وجود دول في حالة حرجة من انتشار فيروس "كورونا كوفيد COVID-19"، وذلك من خلال مقارنة مسارات العدوى، وبذلك أصبحت هناك بؤر بديلة عن البؤرة الصينية، إذ يمكن رؤية صورة أوضح لمدى سرعة انتشار الفيروس في مختلف دول العالم، حيث يمكن أن يؤدي معدل المضاعفة السريع إلى حدوث مشكلات كبيرة، لدرجة أنه حتى الدول التي لديها أنظمة رعاية صحية متطورة يمكن أن يطغى عليها عدد كبير من حالات الإصابة، إذ كان هذا هو حال منطقة "لومباردي" (Lombardy) في إيطاليا، الأمر الذي جعل المستشفيات تعاني من الحمل الزائد رغم العدد الكبير من حجم الطاقم الطبي، ونتيجة لانتشار الفيروس بشكل خرج عن السيطرة، أدى ذلك إلى الوصول إلى نقطة الانهيار، في الوقت الذي تتطلع فيه دول أخرى إلى السيطرة على هذا الفيروس، وتجنب الوضع الذي وصلت إليه

إيطاليا عن طريق "تسطيح منحى الوباء" أي تسقيف انتشاره، أي بمعنى منع وتأخير انتشار الفيروس حتى لا يصاب عدد كبير من السكان بالمرض في نفس الوقت عن طريق العدوى[48].

الشكل رقم 01: مراحل تطور انتشار "فيروس كورونا COVID-19"، وكيفية تسطيحه وتسقيفه

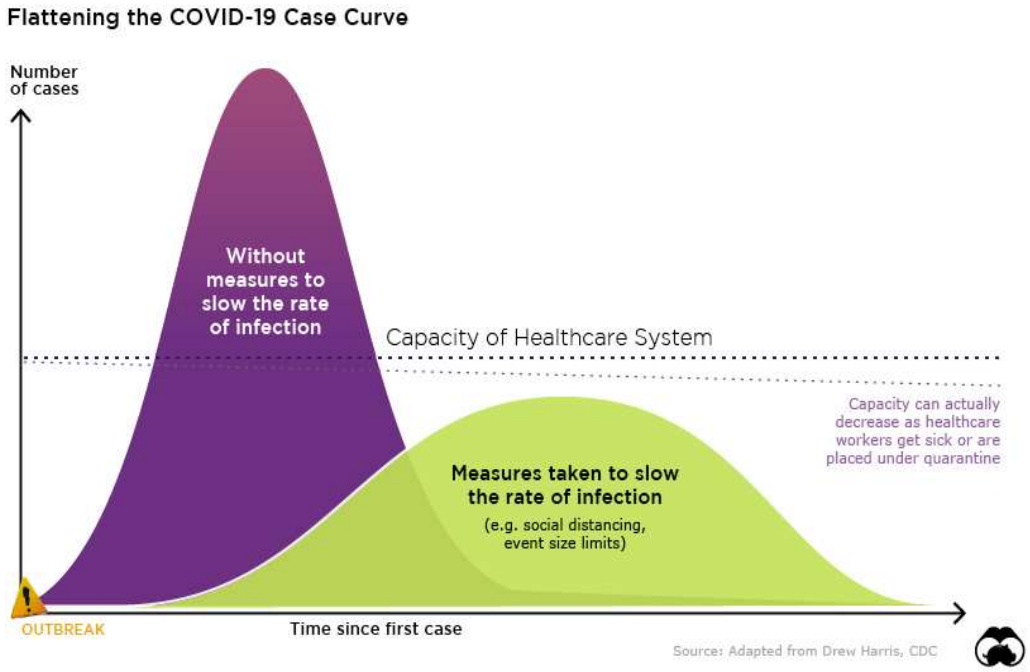

المصدر: https://www.visualcapitalist.com/infection-trajectory-flattening-the-covid19-curve/

وبالعودة إلى إدارة أزمة "فيروس كورونا COVID-19" فإنه حسب هذا المنحني أعلاه الذي يرصد مراحل تطور انتشار هذا الفيروس في شكل علاقة بين تزايد عدد حالات الإصابة، فبمرور الوقت تبين أن سبب إبطاء انتشار عدوى هذا الفيروس هو بنفس أهمية إيقافه، فمع اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية سوف تبطئ معدلات الإصابة به، ولا بد أن يكون ذلك في ظل قدرة نظام الرعاية الصحية على توفير الإمكانات، منذ الحالة الأولى أو الإصابة الأولى وبالتالي فإن عامل الوقت القصير له دور كبير في التأثير إدارة الأزمة، وبذلك نصل إلى حالة تسطيح وتسقيف حالات انتشار فيروس كورونا.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي بدأت لتوها تعاني من نمو رأسي في حالة الأعداد المصابة بـ "فيروس كورونا، يجب عليها أن تستفيد وتتعلم من الأخطاء التي أُرتكبت في المناطق الأخرى، وتبني الأفكار التي تثبت نجاحها في إبطاء معدل الإصابة، إذ لا بد من العمل بفرض الإجراءات التالية والتي اتخذتها الحكومة الصينية لتسقيف انتشار الفيروس والذي يبدو أنها قدت نجحت في ذلك وفي إدارة أزمتها، والمتمثلة في: الحجر الصحي،

إغلاق المدارس والمؤسسات، وضع قيود صارمة على التجمعات وحضر التجول، وفرض قيود على مختلف أشكال التقارب الاجتماعي[49].

وعليه يظل نجاح إدارة الأزمة متوقفا على توافر مجموعة من العناصر والمحددات، فعلاوة على ضرورة توفير أرضية ثابتة ودقيقة من المعلومات معززة بتقنيات متطورة للاتصال، ومنظومة دقيقة للإنذار المبكر لتسهيل اتخاذ قرارات ملائمة وناجعة، إذ ينبغي استثمار الوقت المتاح وإدراك أهميته واتخاذ التدابير اللازمة دون تباطؤ، وتعبئة الطاقات والجهود واستنفاره، فهذه العملية يمكن أن تستمد نجاعتها وفاعليتها من قوة الطرف الذي يدير الأزمة وتناسق استراتيجية فريقه، ومرونة قراراته في هذا الشأن من خلال الوقوف على أسباب الأزمة وملابساتها، وتقييم خطورتها، وتحديد نطاقها الجغرافي ومداها الزمني، واستثمار المعلومات بشكل جيد، وتوفير الإمكانات اللازمة للسيطرة على الوضع[50]، كما أنه لا بد من التركيز على فكرة "جاريد دياموند" والتي مفادها أن قوة الإرادة هي العامل الأساسي لإدارة الأزمة سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، وهو ما كان متوفرا في القيادة الصينية والتي عملت على استثمارها في ظل تميز الشعب الصيني بالقدرة على التحمل.

6. فيروس كورونا ونظرية الدومينو، هل سيكون هناك إعادة تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد؟:

يمكن تشبيه "فيروس كورونا COVID-19" المستجد بلعبة قطع الدومينو أو ما يطلق عليه نظرية الدومينو، وذلك أنك حينما تضع عددا من قطع الدومينو بجوار بعضها البعض ثم تدفع القطعة الأولى فقط، تبدأ سلسلة من الاصطدامات بين قطع الدومينو وتستمر في صورة متسلسلة حتى تقع آخر قطعة على الأرض[51].

حيث تفترض نظرية الدومينو "Domino Theory" وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين مشكلة نظاما ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات، تبدأ موجة عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الأخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا، على تعزيز لانتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة، وقد استخدمت هذه النظرية في دراسة الظواهر الطبيعية والتفاعلات الكيميائية[52].

ومن ثم فإن التغيير ودرجة التأثر داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول الأخرى بما يشبه أثر العدوة، حيث أن سقوط أحد قطع الدومينو كما هو موضح في الشكل رقم (02) يحدث أثرا على القطع التي تليها، لأنها قادرة على الاتصال مع أي من العناصر التي تليها في الترتيب، إذ أن الافتراض القائم مؤداه أنه في حالة سقوط الحجرة الأولى ستميل بقية الأحجار كلها في نفس الاتجاه، وهو ما ينطبق على حالة انتشار فيروس كورونا انطلاقا من الصين والتي تعتبر الحجرة الأولى من أحجار الدومينو، ثم أعقبها انتشار هذا الفيروس في الدول التي تأثرت بانتشار هذا الفيروس بشكل مباشر من خلال حركات التنقل للأفراد فسقطت بذلك الأحجار

الأخرى متأثرة به على غرار إيطاليا، فرنسا، إيران، إسبانيا، كوريا الجنوبية، اليابان، بريطانيا وغيرها من الدولة المتأثرة بانتشار الفيروس، والذي لم تسلم منه حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من خلال انتشار هذا الفيروس.

الشكل رقم 02: نظرية الدومينو "Domino Theory" و انتشار فيروس كورونا "Covid-19"

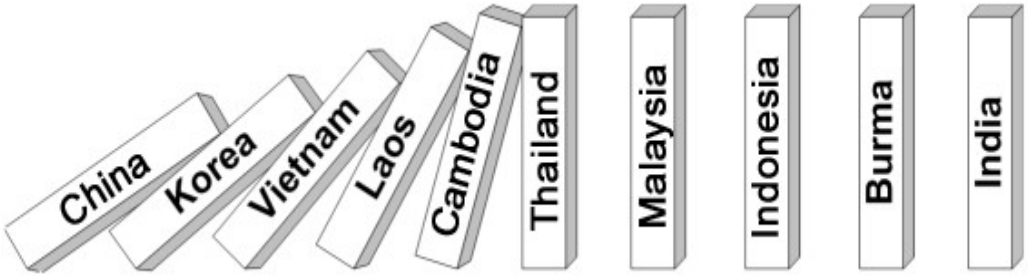

المصدر: https://i2.wp.com/safetyrisk.net/wp-content/uploads/2018/12/clip_image002.png?ssl=1

فمنذ ظهور "فيروس كورونا COVID-19" في مقاطعة "ووهان" (Wuhan) بالصين أواخر شهر ديسمبر 2019، وإعلان منظمة الصحة العالمية عن حالة الطوارئ لمواجهة هذا الفيروس، سقطت أولى قطع دومينو فيروس كورونا تلاها سقوط قطع أخرى متمثلة في تفشي الفيروس في مناطق ودول أخرى من العالم[53]، والمثير للاهتمام هنا أسرع الدول (الأحجار) تأثرا التي اجتاحها الفيروس هي تلك التي تقع تقريبا عند على خط عرض 40 درجة، وهو ما يفسر ربما حالة انتشار فيروس كورونا في مناطق ودول كإيطاليا، إيران، كوريا الجنوبية، فرنسا وإسبانيا، الجزائر، وغيرها من الدول التي تأثرت بانتشار الفيروس.

ففي ظل عدم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقليص النفوذ الصيني الاقتصادي، فإنها ستسعى إلى وقف سقفٍ لتوسُّع ذلك النفوذ على حساب مصالح الدول التي تربطها علاقات قوية بالصين أو مصالح أساسية[54]، خاصة تلك التي انضمت إلى المبادرة الاقتصادية الصينية "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt - One Road)، على غرار إيطاليا والتي قد تأثرت بشكل كبير من انتشار فيروس كورونا، في ظل عدم قيام دول الاتحاد الأوروبي بمساعدتها وتركها بمفردها تصارع الانتشار السريع للفيروس، ولجوء صربيا إلى طلب المساعدة الصينية من أجل الوقوف في مواجهة هذا الفيروس، وبالعودة إلى أفكار "جاريد دياموند" وخاصة فيما تعلق بما أطلق عليه "الإيثار الدولي" والذي يعد عاملا مهما لمساعدة الدول الأخرى للخروج من أزماتها عن طريق المساعدات وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات، فهذا ما فعلته الصين من خلال إرسالها بعثات طبية إلى إيطاليا وكذا الجزائر وصربيا وكرواتيا وغيرها من الدول، ونتيجة لهذه المؤشرات الدالة على ضرورة إيجاد حليف موثوق* في الأزمات الدولية، فإن هناك ما ينبأ نحو تفكك الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب وخروج دول منه كما فعلت بريطانيا.

لقد أكد تفشي فيروس كورونا بأن البنية المعولمة للنظام الاقتصادي العالمي يمكن أن يعملا في اتجاه نقل المخاطر والتحديات، حيث أثر ذلك على تدفق التجارة الدولية، كما أن هناك تأثيرا آخر أكثر جسامة وربما أبعد مدى نتج عن توقف العديد من المصانع في دول مركزية بالنسبة للعملية الإنتاجية المعولمة والتكاملية، كما حدث في الصين، على سبيل المثال، حيث انقطعت إثر هذا التوقف سلاسل الإمداد بالسلع الوسيطة والمكونات اللازمة لمواصلة العملية الإنتاجية في العديد من الصناعات حول العالم، وبعبارة أخرى، أدت عولمة العملية الإنتاجية، إلى إصابة الاقتصاد العالمي، أو قطاعات جوهرية منه على الأقل بالشلل، ويتوقع أن يتواصل هذا التأثير مع انتقال بؤر الفيروس إلى أوروبا والولايات المتحدة، ويتوقع "إيان بريمر" (Ian Bremmer) مؤسس مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر أن يشهد العالم حقبة من التوترات القاسية بين الولايات المتحدة والصين في أعقاب خبرة تفشي فيروس كورونا، حيث يقول "لقد كانت العولمة المحفز الأكبر للنمو الاقتصادي.. لكن مسارها آخذ في التحول حاليا، جراء أسباب جيوبوليتيكية بالأساس، وسيسرع انتشار فيروس كورونا تفجر هذه التوترات"، وفي هذا الصدد يمكن توقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة، خاصة إذا امتد تفشي الفيروس وتأخرت عملية تطوير علاج حاسم له، بعض المحاولات لإعادة توطين متكاملة للصناعات في بعض الدول التي يتاح لها ذلك، وبعبارة أخرى، ربما ينحو عالم ما بعد "فيروس كورونا COVID-19"، إلى عزل متزايد للدول أو المناطق التي قد تمثل مصادر محتملة لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها أو ضبطها، وسيقتضي ذلك العمل على ثلاثة محاور أساسية:

1 – تطوير الدول لقدراتها العلمية على البحث والتنبؤ والاستشراف.

2 – تطوير أنظمة شفافة وموضوعية للإعلام وتبادل المعلومات.

3 – تطوير قدرات فاعلة على الاحتواء السريع للمخاطر والأزمات، ومواجهتها والتنسيق مع بقية أطراف النظام المعولم بشأنها.

وعليه ستكون هذه المحاور الثلاث هي على الأرجح المعايير الرئيسية للالتحاق بنظام العولمة، لكن لا يبدو أن التوجه نحو ما يمكن تسميته "حكومة العولمة" سيكون متحررا من السياسة وأعبائها، لقد بدأ صراع إعلامي وسياسي أمريكي – صيني يتهم فيه كل طرف الطرف الآخر بانعدام الشفافية والكذب والكفاءة، وهذا يشير إلى صراع مبكر على تلك المعايير وعلى موقع القيادة في هذا النظام المعولم الجديد، الذي يرجح أن يشهد تباعدا أمريكيا – صينيا تتزايد المؤشرات عليه يوما بعد يوم، وبالتالي لن تموت العولمة لكنها ستدخل حقبة اضطراب يتقلص فيها الاعتماد المتبادل الصيني – الأمريكي فيما ستتسارع محاولات كلا من الطرفين لتأسيس فضاء هيمنته المعولمة ما يرجح أن نشهد معه خلال السنوات المقبلة بروز نظامين متنافسين للعولمة[55]، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الصين في مكافحة فيروس كورونا، إضافة إلى تقديمها مساعدات طبية، وإرسال خبراء للدول المنكوبة، كصربيا وإيطاليا، قد تمكنها من تحويل كارثتها الاقتصادية إلى فرصة سياسية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي أخفقت – ولأول مرة– في الاضطلاع بدورها العالمي في جانب الإغاثة الإنسانية،

على غرار دورها خلال فترة تفشي فيروسي[56] "سارس" (SARS) و"إيبولا" (EBOLA) سنتي 2014 و2018.

7. الخاتمة:

إنه في ظل تزايد قوة الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة خاصة منذ اعتماد مبادرة "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013، وهو ما جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية الكبرى، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى إعلان الحرب التجارية على الصين، حيث كانت لحالة التنافس الاقتصادي بين الدولتين وحالة الصراع القائمة بينهما، أن ألقى بظلالها على الاقتصاد العالمي ككل، خاصة مع ظهور فيروس كورونا وتفشيه والذي ستكون له تأثيرات على الاقتصاد العالمي في المرحلة القادمة والذي سيجعله في تحد أصعب، إذ يمكن أن يسبب حالة ركود اقتصادية ستؤدي حتما إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والأمريكية وكذا الصين، ولن ينحصر ذلك الانخفاض في النمو الاقتصادي بينهما بل سيشمل دول العالم ككل، وما يمكن استخلاصه هنا هو أن التنافس الاقتصادي والذي يمكن أن نسميه صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سوف لن يتوقف، وسوف يشهد العالم اتجاها نحو تصعيد بشكل مختلف، بما يُمَكِّن من خلاله الصين بأن تؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية مطلقة، بل عالم متوازن بين القوى المختلفة، وعليه السعي نحو إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب تسوده تحالفات جديدة، والتي ستغير النظام الدولي بالسعي نحو إحداث خارطة جيوبوليتيكية جديدة.

5. الهوامش:

1 – روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص. 218.

2 – نفس المرجع، ص. 221.

3 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 50 – 51.

4 – نفس المرجع، ص ص. 230 – 231.

* مدرسة الاضمحلال School of decline: هي حركة ثقافية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية مع أوائل ثمانينيات القرن العشرين، ومن رموز هذه المدرسة "M. Dslon" وكتابه الذي نشر عام 1982 تحت عنوان " The Rise and Decline of Nations" والذي ركز فيه بوجه خاص على العوامل الإقتصادية التي تسهم في تراجع القوة الأمريكية، وأيضا "D. Cello" في كتابه "Beyond American Hegemony" والذي ركز فيه على العوامل الخارجية التي تؤدي إلى هذا التراجع أما رمز هذه المدرسة الثالث فكان "W. Spondor" في كتابه "Mortal Spender" والذي رصد فيه العوامل الداخلية والخارجية التي تصور أنها تتهدد المكانة التقليدية الأمريكية، ونستطيع أن نضم إلى هذه المدرسة صوتا أوروبيا هو عالم الاجتماع الفرنسي

"Michael Crosier" في كتابه "The Trouble with America" والذي سجل فيه من خلال متابعاته الميدانية على مدى حقب تمتد من أربعينيات القرن العشرين، مظاهر التراجع الأمريكي في الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية بما ينبئ عن تبدد الحلم الأمريكي بالسيطرة على العالم في جميع المجالات.

5 – السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص. 120.

6 – جيهان الحديدي، مراجعة في كتاب "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012)، ص. 172.

7 – نسرين جاويش، "مراجعة في كتاب "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012)، ص. 173.

8 – خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 9.

9 – نفس المرجع، ص. 10.

10 – نفس المرجع، ص. 10.

11 – نفس المرجع، ص. 10.

12 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2019), see the link:
https://www2.deloitte.com/insights/us/en/industry/public-sector/china-investment-africa-infrastructure-development.html

13 – مصطفى كمال، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 101.

14 – علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص. 64.

15 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

16 – نفس المرجع، ص. 102.

17 – خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 16 – 17.

18 – ميجيل مورينو، "تنافس محتدم: أبعاد الصراع الأمريكي – الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 83.

19 – حسين سليمان، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 71.

20 – ستيرلنج جينسين، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 37.

21 – كارن أبو الخير، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011)، ص. 45.

22 – قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 205.

23 – ستيرلنج جينسين، مرجع سابق، ص. 36.

24 – مايكل أندريج، "هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص ص. 31 – 32.

25 – خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 20 -21.

* تجدر الإشارة هنا إلى أن اليابان تربطها علاقات اقتصادية جيدة رغم العلاقات السياسية المتوترة قليلا، فعلى الصعيد الاقتصادي كانت اليابان قد رحبت بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الصيني من سنة 1978 من حيث الانفتاح، وتحقيق معدلات نمو عالية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس إيجابا على مستويات المعيشة في الصين، ومن ثم زيادة استهلاك الصينيين والذي استفادت منها اليابان.

26 – أبو بكر الدسوقي، "هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 80.

27 – إيمان زهران، "الحماية التجارية .. مآلات النزاع التجاري الأمريكي – الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص ص. 84 – 85.

28 – نفس المرجع، ص. 85.

*"مصيدة ثوسيديدس Thucydides": نسبة إلى المؤرخ اليوناني الذي عاش بين سنتي 460 ق. م – 395 ق. م، هو تعبير "مصيدة ثوكيديدس" صاغه "غراهام أليسون Graham Tillett Allison" (وهو عالم سياسي أمريكي وأستاذ في مدرسة جون كندي للحكم في جامعة هارفورد)، ليشير إلى أن بزوغ قوة جديدة يبث الخوف في قلب القوة القديمة، مما يتسبب في نشوب الحرب، إذ قال المؤرخ اليوناني القديم "ثوسيديدس": "ما جعل الحرب حتمية كان تنامي قوة أثينا والخوف الذي سببه في إسبرطة"، ففي 6 أبريل 2016، قال سفير الصين لدى الولايات المتحدة، "تسوي تيان كاي": "الرغبة في تعدي تلك المصيدة جعل الصين تولي علاقتها بالولايات المتحدة أولوية قصوى، وأردف أن الصين لديها الثقة والقدرة لتجاوزه".

29 – إيمان زهران، مرجع سابق، ص. 86.

30 – منى سليمان، "انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 110.

31 – نفس المكان.

32 – إيهاب خليفة، "الصراع الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 93.

33 – إيهاب خليفة، "الصراع الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مرجع سابق، ص. 91.

34 - Marcus Lu, "Economy Visualized: Where 5G Will Change the World", 09/03/2020, Visual Capitalist, (22/03/2020), see the link: https://www.visualcapitalist.com/visualized-where-5g-will-change-the-world/

35 – Ibid.

36 - Ibid.

37 – "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2020/03/23)، ص. 4.

38 – باسم راشد، "المأزق الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 118.

*وفي هذا الإطار تبرز الصين كحليف أساسي وأحد الأقطاب التي ترى روسيا في الشراكة معها عاملا أساسيا لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها، لا سيما منطقة آسيا الوسطى التي تحظى بأهمية خاصة بين الدولتين، وأيضا في منطقة شرق وجنوب آسيا حيث الوجود الأمريكي المكثف في اليابان وكوريا الجنوبية.

39 – سماء سليمان، "تداعيات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 130.

40 – نفس المرجع، ص. 134.

41 – تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، مرجع سابق، ص. 3.

42 – إدريس لكريني، "دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة رؤى استراتيجية، (جانفي 2014)، ص. 10.

43 – ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 183.

44 – إدريس لكريني، مرجع سابق، ص ص. 11-12.

45 – نفس المرجع، ص. 8.

*جاريد دياموند Jared Diamond: أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا.

46 - Nick Routley, "Healthcare Infection Trajectory: See Which Countries are Flattening Their COVID-19 Curve", (22/03/2020), see the link: https://www.visualcapitalist.com/infection-trajectory-flattening-the-covid19-curve/

47 – مالك عوني، "حوكمة العولمة" .. عالم ما بعد "كورونا"، الأهرام المسائي، (2020/03/22)، ص. 7.

48 - Nick Routley, Op. cit.

49 – Ibid.

50 – إدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 8.

51 – هند الشيخ علي، "تأثر قطع الدومينو .. ماذا يفعل كورونا في العالم؟" (2020/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/32Na0U6

52 – "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 184، (أفريل 2011)، ص. 15.

53 – هند الشيخ علي، مرجع سابق.

54 – وحيد عبد الحميد، "حدود الصراع الأمريكي – الصيني ومستقبله"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 139.

* الحليف الموثوق: هو أحد صور الأدوار الوطنية الذي تعرف به الدول ذاتها، من حيث أنه يمثل الحليف الأقرب إلى القطب الرئيسي، والذي يرتبط به بعلاقة خاصة ومميزة تجعل منه الأكثر صلابة في تبني الخط الرئيسي للتحالف والدفاع عنه، ويظهر في حالة تفشي انتشار "فيروس كورونا COVID-19"، أن الصين أصبحت الحليف الموثوق لكل من إيطاليا وصربيا في ظل عزوف دول الاتحاد الأوروبي عن مساعدتهما لوقف انتشار الفيروس.

55 – مالك عوني، مرجع سابق، ص. 7.

56 – "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، مرجع سابق، ص. 9.

6. قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

1- الحديدي، جيهان، "مراجعة في كتاب "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012).

2 – الدسوقي، أبو بكر، "هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

3 – الشيخ علي، هند، "تأثر قطع الدومينو .. ماذا يفعل كورونا في العالم؟" (2020/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/32Na0U6

4 – أبو الخير، كارن، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011).

5 – أحمد سليمان الحمداني، قحطان، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003).

6 – أمين شلبي، السيد، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

7 – أندريج، مايكل، "هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

8 – جاويش، نسرين، "مراجعة في كتاب "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012).

9 – جينسين، ستيرلنج، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

10 – حسين، خالد، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

12 – خليفة، إيهاب، "الصراع الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

13 – راشد، باسم، "المأزق الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

14 – زهران، إيمان، "الحماية التجارية .. مآلات النزاع التجاري الأمريكي – الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

15 – سليمان، حسين، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

16 – سليمان، سماء، "تداعيات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

17 – سليمان، منى، "انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

18 – سيد النقر، علي، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

19 – عبد الحميد، وحيد، "حدود الصراع الأمريكي – الصيني ومستقبله"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

20 – عوني، مالك، "حوكمة العولمة" .. عالم ما بعد "كورونا"، الأهرام المسائي، عدد يوم (2020/03/22).

21 – غيلبن، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).

22 – كمال، مصطفى، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

23 – لكريني، إدريس، "دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة رؤى استراتيجية، (جانفي 2014).

24 – مورينو، ميجيل، "تنافس محتدم: أبعاد الصراع الأمريكي – الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

25 – يوسف حتي، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

26 – "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 184، (أفريل 2011).

27 – "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2020/03/23).

2 – باللغة الأجنبية:

28 – Edinger, Hannah and Labuschagne, Jean-Pierre, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2020), see the link: https://bit.ly/3gMjqHT

29 – Lu, Marcus, "Economy Visualized: Where 5G Will Change the World", 09/03/2020, Visual Capitalist, (22/03/2020), see the link: https://bit.ly/3dPNuAh

30 - Routley, Nick, "Healthcare Infection Trajectory: See Which Countries are Flattening Their COVID-19 Curve", (22/03/2020), see the link: https://bit.ly/3xsy2BN

31 - https://www.visualcapitalist.com/infection-trajectory-flattening-the-covid19-curve/

32 - https://i2.wp.com/safetyrisk.net/wp-content/uploads/2018/12/clip_image002.png?ssl=1